



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/522 —
S/21795
19 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

مجلس
الأمم
2 1990



جمعية
عامة

UN/ISA

مجلس الامن

السنة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

البنود ٧١ و ١٤٢ و ١٤٤ من جدول

الاعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز

الامن الدولي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

تسوية المنازعات بين الدول

بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاييطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نص الإعلان بشأن الازمة في الخليج ، الذي أصدرته بالانكليزية والفرنسية الدول الاثنتا عشرة الاعضاء بالاتحاد الاوروبي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة ومن وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٧١ و ١٤٢ و ١٤٤ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) فييري تراكسلر
السفير

* . Corr.1 و A/45/150

مرفق

إعلان بشأن الازمة في الخليج صادر عن الدول
الاثنتي عشرة الاعضاء بالاتحاد الأوروبي

يكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء ادانتهم الشديدة لسياسة العدوان الغاشم التي تتبعها الحكومة العراقية ، والاضطهاد المتزايد لمواطني الكويت وكذلك للرعايا الأجانب في ذلك البلد وفي العراق ، وأخذ الرهائن والانتهاك غير المقبول للمقار الدبلوماسية في الكويت . ويرحبون باعتماد مجلس الأمن القرار ٦٦٧ (١٩٩٠) بالاجماع ، الذي يدين العراق لافعاله ، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، ويواجه هذا البلد بمسؤولياته .

وقد أعلن الاتحاد ودوله الاعضاء بوضوح أنهم يعتبرون أن جميع الافعال المرتكبة ضد واحد أو أكثر منهم كأنها ارتكبت ضدهم جميعا . وقرروا باتفاق مشترك ، ردا على التصرفات الجديدة الخطيرة جدا وغير المشروعة المرتكبة ضد سفاراتهم بالكويت ، ومع مراعاة التدابير التي اتخذتها بالفعل بعض الدول الاعضاء ، طرد الموظفين العسكريين الملحقين بالسفارات العراقية والحد من حرية الحركة لباقي موظفيها .

وبنفس روح التضامن ، وافقوا على أن تضطلع سفاراتهم في الكويت بصورة جماعية بمسؤوليات ، وبمفة خاصة تلك المتعلقة بحماية المواطنين ، تلك السفارات التي أجبر موظفوها على مغادرة الكويت كنتيجة لتصرفات غير مشروعة للسلطات العراقية . وبما أن انسحاب الموظفين قد جرى فقط بسبب الاستحالة المادية للبقاء فيها ، فإن السفارات لا تزال تعتبر مفتوحة .

ويرى الاتحاد ودوله الاعضاء أنه لا مناص من أن يؤدي الحظر الذي قرره الأمم المتحدة إلى دفع الحكومة القائمة في بغداد حاليا إلى إدراك الطابع الانتحاري لسلوكها إزاء المجتمع الدولي . ولهذه الغاية ، فإنهم يؤكدون مجددا التزامهم بأن يقوموا ، من جانبهم ، بتنفيذ جميع التدابير اللازمة الكفيلة بوضع الحظر في جميع أشكاله موضع التنفيذ والتشاور فيما بينهم بطريقة فعالة بهدف تسهيل تقرير تدابير لمراقبة الحظر وتعزيز الجزاءات المفروضة على العراق في إطار المؤسسات المختصة .

ومن هذا المنظور ، يجددون نداءهم العاجل إلى جميع الدول بأن تنفذ بصرامة ، وبأن تدفع مواطنيها إلى أن ينفذوا بصرامة ، قرارات مجلس الأمن . ولهذه الغاية ، وافقوا على القيام بمساع دبلوماسية لدى تلك البلدان المشكوك في أنها لم تحترم الحظر ، بهدف دفعها إلى الانضمام إلى العمل الدولي الذي قرره الأمم المتحدة ، والنظر ، عند الحاجة ، في اتخاذ تدابير ملائمة - اقتصادية وغيرها - تتفق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد الدول التي لا تحترم الحظر .

ويؤكد الاتحاد ودوله الاعضاء مجددا ، وفقا لقراراتهم الصادرة في الاجتماع الوزاري الاستثنائي في ٧ أيلول/سبتمبر في روما وروح المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، التزامهم بتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة قصيرة الأجل إلى البلدان الأشد تضررا من جراء التنفيذ الصارم للحظر ، وهي الأردن وتركيا ومصر . ويصمم الاتحاد على مساعدة هذه الدول في التضحيات التي تفرضها عليها الأمانة الدولية الراهنة . ويرحب الاتحاد بالمساهمات الوطنية الكبيرة التي أعلنتها بالفعل بعض الدول الاعضاء ويشير إلى اعتزام الدول الاعضاء الأخرى الإعلان عن مساهماتها قريبا . وسيجري بحث مقترحات المساعدة الاقتصادية التي تقدمت بها اللجنة (١,٥ بليون من وحدات العملة الأوروبية) بوصفها مسألة عاجلة . وستقدم اللجنة ، في هذا الصدد ، تقديرا مستكملا لاحتياجات البلدان المعنية ، والمساهمات التي أعلنت عنها بالفعل البلدان الأخرى والمؤسسات الدولية ، وكذلك المساهمات الوطنية للدول الاعضاء . وسيتخذ المجلس قراره النهائي قبل نهاية أيلول/سبتمبر .

ويلتزم الاتحاد ودوله الاعضاء ، في الوقت نفسه ، بأن يدرسوا - بالتنسيق مع سائر البلدان والمؤسسات الدولية الأخرى - امكانية تقديم مساعدة اقتصادية إلى بلدان أخرى تأثرت بأزمة الخليج .
